دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

مهلهل خالد المضف

عبد الله تركي الانبعي

شعيب علي شعبان
عضو مجلس الأمة

أسامة زيد زيد

يحال إلى لجنة الإسكان والعقار
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠٢٣/٨/٢٤م

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

– بعد الاطلاع على الدستور،
– وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(المادة الأولى)

يستبدل بنص البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه النص التالي:

البند (١): " يمنح الحاصل على (قرض للبناء) مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تتجاوز (٣٥) ألف دينار كويتي، بالإضافة إلى القرض، ويصدر قرار من وزير التجارة يحدد فيه المواد التي يشملها الدعم وكميتها."

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

مع تزايد ارتفاع أسعار المواد الإنشائية وتزايد الطلب عليها، ونتيجة للتداعيات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، وما تلاها من أحداث إقليمية عسكرية خطيرة تسببت في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الإنشائية، وتكاليف استقدام العمالة الفنية، وكل ما يدخل في البناء، الأمر الذي يعيق الأهالي عن بناء مساكنهم ويحملهم تكاليف إضافية لا دخل لهم بها.

وبناء على دراسة أصدرت من وزارة التجارة والصناعة تضمنت عدداً من التوصيات والمقترحات للحد من الآثار السلبية الناتجة عن التضخم في أسعار المواد الإنشائية وكان أحدها رفع قيمة الدعم الخاص بالمواد الإنشائية، الأمر الذي يستلزم تدخلاً تشريعياً لحماية المواطن من ارتفاع الأسعار من خلال تعديل نص البند (١) من المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه برفع السقف الأعلى لقيمة دعم المواد الإنشائية، بحيث لا يتجاوز مبلغ دعم المواد الإنشائية عن (٣٥) ألف دينار بدلاً من (٣٠) ألف دينار كويتي، علماً بأن التكلفة الإجمالية لهذا المقترح على الدولة تقدر بحوالي (١٢٠) مليون دينار (٥,٠٠٠ × ٢٤,٠٠٠ قسيمة سكنية).